

# الحكم السلوقي في بلاد الشام

## أسسه وأساليبه

### د. نقولا زليادة

---

#### خلاصة تاريخية

كانت مقدونية حتى أواخر القرن الخامس ق.م. معزولة عن العالم اليوناني ، إلا أن ملوكها أخذوا ، منذ أوائل القرن الرابع ق.م. يوحّدون المنطقة ، بحيث جعلوا منها وحدة سياسية ، ومن السكان أمة مقدونية ؛ لأنّ البلاد لم تعرف نظام المدن اليونانية المستقلة ، أي التي كانت كل واحدة منها « وحدة سياسية » . ولما تولى فيليب الثاني عرش مقدونية (حكم ٣٥٩ - ٣٣٦ ق.م.) أمّ وحدتها ، ونظم شؤونها وقوى جيشها . وكان قد تعلم فنون الحرب في طيبة ، حيث قضى بعض الوقت في صباه .

وكان العالم اليوناني منقسماً وضعيفاً بسبب الحروب الأهلية التي قامت بين « مدنه » ، وبخاصة الحرب « البلوبونسية » بين أثينا وإسبارطة (٤٣١ - ٤٢١ و ٤٢٠ - ٤٠٤ ق.م.) ، فعمل فيليب المقدوني على توحيد هذا العالم المتفكك ، مستعيناً بالقوة والمال حيناً ، وبالسياسة والدبلوماسية حيناً آخر . وفي سنة ٣٣٨ ق.م. دعا فيليب اليونانيين جميعاً إلى اجتماع عُقدَ في « كورنث » ، وهناك وضع دستور « العصبة الكورنثية » . وعندها عقد فيليب مع العصبة مجتمعةً حلفاً سياسياً عسكرياً ، دفاعياً هجومياً ، وانتُخب هو « أرخوناً » أي رئيساً للحلف ، وعُيّن « القائد العام » له . وفي العام التالي تقرر أن تقوم العصبة ومقدونية بإرسال جيش ضد الإمبراطورية الفارسية ، إلا أن فيليب اغتيل قبل أن يبدأ بالحملة ، فخلفه ابنه الإسكندر (حكم ٣٣٦ - ٣٢٣ ق.م.) . ومع أن بعض الثورات قامت ضده ، إلا أنه أخذها ، وعاقب المدن الثائرة بقسوة وشدة (هدم طيبة بأسرها مثلاً) . وعندئذ ثبت حكمه ، وأخذ نفسه بالقيام بالحملة التي كان أبوه يعتزم القيام بها ، لمعاقبة فارس ، لاعتدائها على بلاد اليونان (٤٩٠ - ٤٧٩ ق.م.) . واجتاز الإسكندر الدردنيل (٣٣٤ ق.م.) .

وكانت استعداداته، من حيث العدة والعدد والرجال الذين يمكن أن يعتمد عليهم في المجالات الإدارية والعلمية ضخمة جداً. وهنا يجدر بنا أن نذكر أنّ الإسكندر كان ملك مقدونية ورئيس الهلنيين وقائدهم (بوصفه «أرخوناً» وقائداً للعصبة الكورنثية)، أي أنه كان يمثل جماع ما كان في بلاد اليونان من سلطة. وكانت المعركة الأولى في «غرانيكوس» في آسيا الصغرى (٣٣٤ ق.م.) التي انتصر فيها الإسكندر، ثم جاءت معركة إيسوس (٣٣٣ ق.م.)، وفيها انتصر على جيش فارسي كبير.

ويبدو أن الإسكندر اعتزم القضاء على الإمبراطورية الفارسية نهائياً بعد هذه المعركة. ولنذكر هنا أن المدن اليونانية في آسيا الصغرى التي كانت تابعة للإمبراطورية الفارسية اعتبرها الإسكندر تابعة للحلف الهليني، وأنه إنما قام هو بتحريرها.

وسار الإسكندر بعد ذلك على الساحل السوري اللبناني الفلسطيني، فخضعت له مدنه، باستثناء صور وغزة، اللتين قاومتاه؛ إلا أنه تغلب عليهما في النهاية. وفي خريف عام ٣٣٢ ق.م. سار الإسكندر إلى مصر، فأسرع مرزبانها (واليها) بالتسليم، فاحتلت دون إراقة دماء. وفي «ممفيس» (العاصمة المصرية يومها) قدّم ذبيحة للإله «أبيس»، ثم اختط مدينة الإسكندرية.

زار الإسكندر «مَوْحى آمون» (في سيوه)، حيث حيّاه الكاهن بأنه «ابن آمون». وبعد أن نظّم أمور البلد، عاد إلى صور، حيث جعل على سورية والياً مقدونياً، ثم اتجه شرقاً.

كان «دارا»، الإمبراطور الفارسي (حكم ٣٣٦ - ٣٣١ ق.م.)، قد أعد جيشاً ضخماً إلى الشرق من «إربل». ولما التقى الجيشان، تناوبا خير المعركة وشرّها، لكن «دارا» تخلّى عن الجيش وهرب. وكان هذا إيذاناً بأن الطريق إلى الشرق قد أصبح مفتوحاً أمام الإسكندر. فسلمت له «بابل»، و«سوسة» (شوش)، و«برسيس»، واستولى على كنوز «دارا» في قصر «برسيبوليس» الذي أحرقه إعلاناً بالقضاء على الأسرة المالكة الفارسية.

وبدأ الإسكندر زحفه شرقاً متعقباً «دارا» (وقد قتل هذا سنة ٣٣١ ق.م.)، بحيث إنه احتل (بين سنتي ٣٣٠ و٣٢٦ ق.م.) المنطقة الممتدة إلى حوض نهر السند وأواسط آسيا، إلى «سمرقند».

وقضى سنتين في طريق العودة. وقد قاد الجيش بنفسه، وعهد إلى «نيارخوس» بقيادة الإسطول من مصب نهر السند إلى شمال الخليج العربي، ليكتشف الساحل الآسوي في هذه الرقعة.

وكان يُخطّط لاحتلال جزيرة العرب، ولتنظيم إمبراطوريته وفق آراء خاصة له، لما حُمّ ومات في بابل (سنة ٣٢٣ ق.م.).

كانت الإمبراطورية التي احتلها الإسكندر واسعة، كانت أوسع ما تمّ ضمّه تحت سلطة واحدة إلى أيامه. ولما توفي فجأة، انصرف كبار قواده إلى النظر في شؤون الإمبراطورية. وكان للإسكندر أخ غير شقيق، اسمه

فيليب، نودي به ملكاً، ووضعت زوجة الإسكندر «روكسانا» الأجنبية ولدًا بعد وفاته بقليل، سمي الإسكندر، فنودي به ملكاً أيضاً؛ فأصبح للإمبراطورية ملكان. وكان الاتجاه عند القادة الكبار، على الأقل ظاهرياً، الاحتفاظ بوحدة الإمبراطورية، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم على من يجب أن يكون صاحب النفوذ الأكبر. إلا أن الملكين قُتلا، كما قُتِلَت أُمُّ الإسكندر الكبير «أوليمبيا»، وزوجته «روكسانا» بحلول سنة ٣١١ ق.م. ومع أنه لم يكن ثمة ملك، فقد ظل «بطليموس» حاكماً على مصر، و«سلوقس» على الجزء الآسيوي في بابل، و«ليزماخوس» على آسيا الصغرى، و«كاساندر» على بلاد اليونان. ودارت حروب على الزعامة والرئاسة. وفي معركة «إبسوس» (٣٠١ ق.م.)، تقرّر مستقبل إمبراطورية الإسكندر: الوحدة مستحيلة، وتقسيم هذه الأملاك الواسعة أمر حتمي، ووسّع كلٌّ من الحكام الأربعة ما استطاع في دائرة حكمه، واعتبر كلٌّ أنه ملكٌ مستقلٌّ في البلاد التي استولى عليها. وكان هؤلاء قد أعلنوا استقلالهم قبل ذلك سنة ٣٠٦ أو ٣٠٥ ق.م.، وسكّوا نقوداً خاصة بهم، وسكّ النقود يعتبر الشارة الرسمية للاستقلال.

ولترك بقية الإمبراطورية وشأنها؛ فقد انفصلت الأجزاء الشرقية القاصية، وأصبح لكل من بلاد اليونان وآسيا الصغرى تاريخها الخاص. أمّا الذي يهّمنا في هذا البحث فهو السلطان السلوقي الذي تقلص حتى استقر في بلاد الشام وجزء من جنوب العراق (موقتاً على الأقل)، والسلطان البطلمي في مصر. والسلوقيون والبطالمة كانت بينهما حروب شغلت القرن الثالث ق.م. بأكمله تقريباً؛ فكانت الأجزاء الجنوبية من سورية تابعة للبطالمة، وكانوا يودون الاحتفاظ بها لأهميتها الدفاعية والاقتصادية (الأخشاب، والزيت، وبعض المعادن، ومنافذ الطرق التجارية على البحر المتوسط والخليج العربي وإيران)، كما كان السلوقيون يسعون لاستعادتها، للأسباب ذاتها. ودارت بين الفريقين خمسة حروب أنهكتها جميعاً، وانتهت (حول سنة ١٩٨ ق.م.) بأن استعاد السلوقيون تلك الأجزاء، واكتفى البطالمة بحكم مصر وبرقة.

وكانت روما قد خرجت ظافرة على قرطاجة (١٤٦ ق.م.)، وأخذت ترنو بنظرها نحو الشرق، فبدأت تتدخل في شؤونها، منذ سنة ١٠٠ ق.م. وقد تمّ لها احتلاله (بلاد الشام ٦٤ - ٦٢ ق.م.)، ومصر ٣١ ق.م.) وكان في ذلك القضاء على الإمبراطورية التي أنشأها الإسكندر، وقام خلفاؤه وخلفاؤهم على تنظيمها، وتقسيمها، وتمزيقها، وإنهائها، حتى تسلمها غيرهم.

هذه القرون الثلاثة أو تزيد قليلاً، التي تمتد من أيام الإسكندر إلى أيام السيد المسيح (أو قيام الإمبراطورية الرومانية في أيام أغسطس) هي التي يسميها المؤرخون العصر الهلنستي. وقد كانت فترة نشرت فيها الحضارة الهلنسية في الرقعة الممتدة من ساحل البحر المتوسط ومصر إلى بلاد الصغد. وكان التفاعل بين العناصر القادمة من بلاد اليونان وبين ما كان موجوداً في هذه الرقعة الواسعة من أهم ما عرفته البشرية في تاريخها القديم.

ولسنا نطمح في هذه العجالة أن نتناول هذا كله، ولكننا سنحاول التحدث عن أمور أربعة: أولها ما كان

قائماً في الشرق وعند اليونان من آراء ، وأفكار سياسية ، ونظم ، هي نتيجة التجارب الطويلة ؛ وثانيها كيف تمّ الملوك الهلنستيين تدير ممالكهم وشعوبها في الإطار المذكور ؛ وثالثها كيف حاول هؤلاء الحكام نقل الآراء والثقافة الهلنية إلى الشرق ؛ ورابعها ما الذي نتج عن ذلك كله . ولا شكّ في أنّ الأمرين الثالث والرابع سيكون التحدث عنهما مقتضباً ، على أن نولي الأمرين الأول والثاني حظاً أكبر من العناية<sup>(١)</sup> .

### الآراء الخيائية وتجارب الحكم

عندما احتل الاسكندر بلاد الشام وجاراتها - شمالاً ، وشرقاً ، وجنوباً في غرب - كانت المنطقة قد عرفت حضارات متنوعة ومدنيات متعددة . أقدمها ما قام في بلاد « سومر » في جنوب أرض الرافدين (الألف الرابع ق . م .) ، ومصر الفرعونية (قبل ٣٠٠٠ ق . م .) ، وحدثها عهداً ما نشأ في فلسطين على أيدي الفلسطينيين . وقد عبّر أصحاب هذه المدنيات عن مآتهم صناعةً ، وبناءً ، وفناً ، وأساطير ، وأدباً (شعراً ونثراً) ، وديناً ، وما إلى ذلك . وكانت لهذه الشعوب كلها تجارب في الحكم وأنظمتها ، وآراء سياسية متصلة بذلك ؛ فقد عرف الشرق القديم أنماطاً من الوحدات السياسية ، كان أصغرهما المدينة وأرباضها ، كما كانت في أيام المدن السومرية والمدن الفينيقية . فيما بعد ، وأكبرها الإمبراطورية الواسعة ، وكانت الإمبراطورية الفارسية أوسعها . وقد جرب حكام هذه الوحدات مختلف الوسائل والطرق لضمان سلطانهم وتأمين مصالح دولهم . إلّا أنّ الأمر الذي تتفق فيه هذه المحاولات هو أنّ رئيس الدولة ، بقطع النظر عن مساحتها ، كان دائماً ملكاً ؛ فالملكية كانت النظام الوحيد الذي قبله الشرق منذ ان استقرت أموره وألّف المدينة . ولهذه الملكية صفتان كانتا تلازمانها باستمرار : أما الأولى فغلبة العامل الإلهي عليها ؛ وأما الثانية فكونها أوتوقراطية . والذي نعرفه مما وصل إلينا من تقاليد الأمم البائدة أو من آدابها الدينية هو أنها كانت تعتقد أنّ الشعب والأرض التي يقيم فيها هما ملك للإله ، وإليه ترجع إدارة شؤونها . ولم يكن الملوك إلّا مندوبين يقومون بتصرف الأمور نيابةً عن الإله . على هذه القاعدة قام ملك السومريين ، والبابليين ، والآشوريين ، والمصريين ، والفرس . والفرق بين جماعة وأخرى هو أنّ النظرة البابلية (ونحن نستعمل التعبير هنا بالاشارة إلى الدول التي قامت في بلاد الرافدين) كانت ترى في الملك « نائباً » عن الإله ، أما المصريون فكانوا يعتقدون ان الفرعون هو الإله متجسداً . وكان شخص الملك يعتبر مقدساً . وغلب على الملكية الشرقية وراثه العرش .

ولعلّ خير ما يمثل دور الملك في الدول والحكومات الشرقية « القانون » ؛ فسلطة الملك مستمدة من « السماء » . والقانون الذي تدير عليه الدولة مصدره سماوي أيضاً . والفرق بين الملك « النائب » (البابلي) والملك « الإله » (المصري) هو ان الأول كانت له مجموعة من القوانين تراعى في إدارة الدولة . ونحن إذا تدكّرنا أن قوانين « حوراي » هي من أقدم الشرائع المدونة ، فيجب أن نذكر أيضاً أنّ التمثال الذي يمثل هذه الشريعة هو تمثال يبدو فيه « حوراي » يتلقى شرائعه من الإله . أما في مصر فلم يكن الملك بحاجة إلى

قوانين او شرائع مدونة للسير عليها؛ فالملك « الإله » كلمته هي القانون والشرع . وهذا تحفظه التقاليد . وكان « العدل » في مصر مظهراً من مظاهر الطبيعة الإلهية للملك ، أما في ارض الرافدين فإن العدل كان « أمراً » يصدره الإله إلى الملك ، ويقوم هذا بتنفيذه .

وفي الإمبراطورية الفارسية - وهي الامبراطورية التي كانت بلاد الشام ومصر وبابل جزءاً منها عندما احتلها الإسكندر - كان الملك يرث العرش (وقد يغتصبه) ، ولكن شعاره ، على نحو ما عُرِفَ عن « دارا » هو : « إنني أملك بنعمة » آهورا مزدا « ، هو أعطاني المملكة » . و« آهورا مزدا » كان الإله الرئيس عند الفرس القدماء . وكانت الملكية الفارسية ، على نحو ما كانت عليه الملكيات الشرقية التي سبقتها مطلقاً ، لكن ملوك الفرس الذين كانوا يديرون إمبراطوريتهم إدارة فيها الكثير من اللامركزية ، كانوا يُعْنَوْنَ بالحصول على رضى الآلهة في البلاد التي كانوا يحكمونها ؛ فالملك « قورش » مثلاً (حكم حول ٥٥٠ - ٥٢٩ ق . م .) يقول : إنَّ « مَرْدُوخ » هو الذي دعاه لتولي عرش بابل ، وفعل خليفته « قمبيز » و« دارا » الشيء ذاته مع الإله المصري « رع » . ولكن يبدو أنَّ هذا تبدلَ بعض الشيء في السنوات القليلة السابقة لفتح الإسكندر ، وذلك لأن المصريين كانوا قد ثاروا ضد الإمبراطورية واستقلوا عنها (٤٠٤ - ٣٤٣ ق . م .) ، ثم عاد الفرس فاحتلوا مصر<sup>(٢)</sup> .

هذه كانت التجربة الشرقية في الحكم ، والقواعد التي بُنِيَتْ عليها ، والمظاهر التي اتخذتها . إلا أنَّ اليونان الذين جاءوا مع الإسكندر ، كانت لهم (باستثناء المقدونيين) تجربة من نوع آخر ، هي تجربة « المدينة - الدولة » ؛ فالحياة السياسية اليونانية كانت تدور أصلاً حول دولة صغيرة الرقعة ، قوامها مدينة وارباضها ، قد لا تزيد مساحتها عن بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، وقد تنقص عن ذلك كثيراً في معظم الحالات . وأوسع هذه المدن كانت « إسبارطة » (٨٦٠٠ كيلومتر مربع) ، و« أثينا » (٢٧٠٠ كيلومتر مربع) ، وهذه المدينة لها خصائص عمرانية ثابتة ؛ ففيها سوق عام (للتجارة والاجتماعات السياسية) ، وهيكل ، ومسرح (او أكثر) ، وجمبازيوم (للرياضة أصلاً وللتعلم فيما بعد) ، وتحيط بها الأسوار (باستثناء إسبارطة على ما رُوي) ، وقد يكون لها مَسْبَق (هيبودروم) . على أنَّ هذه الخصائص او الصفات العمرانية كانت تعمرها مؤسسات اجتماعية اقتصادية سياسية ؛ فالسوق (الأغورا) كانت المكان الذي يلتئم فيه شمل الرجال الاحرار من اهل المدينة . لاتخاذ القرارات الرئيسة والاساسية . ولانتخاب أعضاء المجالس : مجلس الأربعمئة أولاً (ثم أصبح مجلس الخمسمئة) ، والمجالس الأصغر وكبار الموظفين (هذا في أثينا) . والألقاب في المدينة اليونانية كانت ذات اهمية اجتماعية دينية سياسية . وكان على رجال الدولة مراعاتها ومراقبتها . ومثل ذلك يقال عن المؤسسات الاخرى .

والمدينة اليونانية كانت ديمقراطية (باستثناء إسبارطة الى درجة كبيرة) في طبيعة نظامها وممارسته ؛ فالانتخاب ، للوظيفة او لعضوية المجلس . أو « للأرخونية » . أو للقضاء ، هو الأساس . ومشاركة الأحرار

كان واجباً أساسياً. ومن ثم كان التفكير السياسي اليوناني « مدنياً » (نسبة الى مدينة) بطبيعته، يدور في هذا الإطار الضيق، بحيث إنه لم يتجاوزه إلا قليلاً. والنقد الذي وُجِّه إلى فلسفة المدينة السياسية كان نقداً فلسفي الصيغة أو الصبغة، لا سياسي المحتوى.

ولعل بما زاد تمسك اليونان بالدولة - المدينة هو أنه في فترة التوسع اليوناني (نحو ٧٥٠ إلى نحو ٥٥٠ ق. م.) هاجرت جماعات من مدن في بلاد اليونان الأم، وأنشأت مدناً على غرار نظام المدينة الأم، اي محدوداً في تنظيمه وتفكيره السياسي. وقد نجح كثير من هذه المدن في محيطها الجديد. فكان هذا النجاح دافعاً لليونان إلى المحافظة على النظام نفسه ومؤسساته. وفي حروبهم مع الفرس (٤٩٠ - ٤٧٩ ق. م.)، انتصر اليونانيون، وهم اهل المدن - الدول، على الفرس، اصحاب الامبراطورية؛ فقوى هذا الانتصار من معنوياتهم، حتى إنه لما أنشأت أثينا من حلف ديلوس (٤٦٨ ق. م.) امبراطورية فيما بعد، اعتبرت ظالمة مستبدة، وحوربت وقضي عليها. والفكرة القائمة وراء هذا الموقف العدائي لأثينا هو أن مثل هذه المنظمة او المؤسسة تتناقض مع حرية اليونان السياسية وسيادة المدينة - الدولة<sup>(٢)</sup>.

وجماع هذه التجربة اليونانية، التي تتضح في آثينا اكثر من أي مدينة اخرى بسبب أن معرفتنا عنها اعمق واوسع من معرفتنا عن أي مدينة يونانية غيرها، يمكن أن تلخص في أن اليوناني كان يرى في مدينته مشاركة بين الأفراد (الاحرار) في المعيشة. وكان دستور المدينة، بالنسبة اليه، نموذجاً للحياة، لا مجرد تركيب قانوني؛ ففكرة المدينة كانت، في الوقت ذاته، القاعدة الخلقية والاجتماعية والاقتصادية، كما كانت الكيان السياسي. وفي هذا الإطار نمت فكرتان رئيستان، هما: الحرية واحترام القانون. وقد ارتبطت الفكرتان ارتباطاً عضوياً، ممارسة وفكراً، بالمدينة اليونانية (آثينا). وكان القانون هو السيد، لا الحاكم.

ومع أن آثينا كُسِرَتْ فيما بعد، إلا أن التجربة التي مرت بها، والخبرة التي اكتسبتها (والتي أصبحت جزءاً أساسياً من تفكيرها السياسي) أدت بها إلى الإيمان المطلق بأمرين هامين: أولهما أن شرف المحتد والثراء لا يمكن أن يكونا، وحدهما، الصفتين اللتين تؤهلان الفرد، أيّاً كان، لتولي المناصب الحكومية أو حكم المدينة؛ والثاني أنه من الممكن أن يتوصل قوم، أي قوم، إلى وضع قانون، عن طريق البحث والمناقشة والتجربة، لا عن طريق الوحي.

لم يكن من الممكن سابقاً، حتى مجرد تصوّر التوصل إلى حكومة، إلا أن يكون أصلها إلهياً. وكان المؤلف أن القانون، أي قانون، يجب أن يكون تعبيراً عن إرادة إلهية، لكي تكون له صفة التحكم في سير الحياة وأشكالها، كي يقبل به الناس ويلتزموا بأحكامه. وقد تمت على أيدي الآثينيين هذه المحاولة الفريدة من نوعها في اقامة الدولة وسلطانها على عمل العقل البشري، الذي يعترف للفرد بكيانه وحقوقه وتوطيد العدل أساساً.

## وجاء الاسكندر

الواضح من حياة الإسكندر ، قبل أن تطأ قدماه البر الآسيوي ، أنه قاد الجيوش المقدونية والإغريقية لمعاقبة الفرس على ما فعلوه بالأغارقة فيما سبق . وكان في هذا يتابع خطى أبيه . لكن الإسكندر فكر بعد معركة « إيسوس » في القضاء على الإمبراطورية الفارسية . ولعلّ هذا أمر لم يكن يخطر لأبيه على بال . إلا أن الإسكندر حمل معه حلاً كبيراً ، هو مزج الأجناس - وهذا في رأيه يشكل مزجاً لليونانيين بالفرس ومن في إمبراطوريتهم - ليتكوّن من ذلك عالم « موحد يسوده السلم والصفاء والخير » . على أن الإسكندر الذي كان شديد الإيمان بالثقافة والحضارة الهلنيتين ، كان يريد لهذا العالم الموحد أن يتم له ذلك في إطار هذه الحضارة والمدنية . ولم يترك الإسكندر ما يرشدنا إلى الطريق الذي كان ينوي اتباعه ليضمن لفكرته النجاح . ومع ذلك ، فلسنا نشكّ في أنّ توسيع نطاق التجارة ، وإنشاء المدن الجديدة ، وتمرين الناس وتدريبهم وتعليمهم كي تتم لهم وحدة فكرية روحية ، كانت بين الأسس المتوخاة .

على أننا عندما نتذكّر ما كانت عليه البلاد الواسعة التي احتلها من تبان في تجاربها التاريخية والحضارية والسياسية . بحيث إنه لم يكن ثمة مثل أعلى واحد يربط بين شعوبها وأجزائها ، ندرك الهوة التي كانت تفصل بين الإسكندر صاحب الحلم الكبير والإسكندر الذي قضى على الإمبراطورية الفارسية ، ووجد نفسه يعمل ، لا في خلاء ، ولكن في وعاء كبير اختلفت العناصر الموجودة فيه . ومع ذلك ، فإنّ الإسكندر الرجل كان عظيمًا . فقد استطاع أن يغيّر كل شيء في حياته القصيرة ، بحيث إنّ شيئاً واحداً مما مسّه لم يرجع إلى ما كان عليه قبلاً ؛ فكانت حياته القصيرة واعماله الكبيرة فاتحة لعصر جديد ، هو العصر الهلنستي . كان يمتاز بسعة افقه وعنايته بالنفس الانسانية . وحتى الأغارقة انفسهم تغيّروا : فبعد أن كانت الفكرة اليونانية « محلية » مقيّدة بالمدينة ، أصبحت تُعنى بالإنسان « فرداً » ، وبالاجتمع « جماعة عالمية » .

وماذا كان موضع الإسكندر بالنسبة الى الشعوب التي استولى على بلادها (التي كانت تابعة للإمبراطورية الفارسية)؟

لماذا زار الإسكندر واحة « سوسة » ، حيث يقوم هيكل الإله « آمون » ، حيّاه الكاهن على أنّه « ابن آمون » . وكان هذا يعني أنّه أصبح ملك مصر ؛ إذ إنّ كل ملك لمصر كان ابناً للإله « آمون » . ويرى « ه . إدريس بل » أنّ الاسكندر لم يعرف ذلك<sup>(٤)</sup> . لكننا لا نستطيع أن نقبل ذلك ؛ فالإسكندر كان قد حسب نفسه ، بسبب ما وقر في نفسه من تعاليم أمّه « أوليمبيا » ، أنّه ابن الاله « زفس » ، أو على الأقل متحدّر منه . وكان الإسكندر يعتبر « آمون » هو « زفس » . وقد أصبح ، بعد تحية الكاهن ، يرى نفسه الابن الأصيل لـ « زفس » - عمون - ، وصار يرى في عمله رسالة إلهية . وقد كانت آراؤه وأفكاره تتسع يوماً بعد يوم في السنوات التالية . وإذا كان الإسكندر قد أصبح في مصر ابن إله والملك ، فهو ، على حسب العقيدة المصرية

ملك وإله. ويتبع ذلك أنه كان حاكماً أوتوقراطياً مطلقاً في تلك الديار. وفي إيران، بوصفه المنتصر على «دارا» (الذي قُتل فيما بعد، وبوصفه خليفته، فهو حاكم مطلق، ولكنه لم يكن إلهاً بالنسبة إلى الإيرانيين؛ ذلك أن الديانة «الزرواسترية» («الزرادشتية») لا تعتبر ملوك الفرس آلهة؛ وإذن، فلم يكن الإسكندر إلهاً. لكن رسوم القصر الفارسي كانت تحتم على كل من يقترب من الملك أن يسجد له. وكان لا بدّ للإسكندر من أن يتبع ذلك، إذا كان يودّ أن يعترف به رعايا الملك الفارسي السابق ملكاً عليهم. أما المدن اليونانية (الهلنية) التي أنشأها الإسكندر وعمرها مجنده المقدونيين واليونانيين والمهاجرين إليها من بلاد الإغريق، فقد قبلت به إلهاً. ذلك أن تأليه الملك عند هؤلاء بعد موته كان أمراً مألوفاً، فإذا قبلوا بالإسكندر إلهاً في حياته (سنة ٣٢٤ ق. م.)، فلأنهم كانوا يرون فيه رجلاً حراً بذلك والتأليه في المدن اليونانية هو سياسي الصبغة. لذلك، فإنه لا يعطي الملك سلطة خاصة (فدور الملكية في بلاد اليونان كان قد انتهى قبل ذلك بقرون طويلة). ولذلك، فالمدن اليونانية - على ما سنرى - اعتبرته رئيساً لها، وإن تطور هذا الاعتبار فيما بعد، أيام خلفائه وخلفاء خلفائه.

وموقف الإسكندر بالنسبة إلى الأغارقة في مدنهم كان طبيعياً؛ ذلك أنهم كانوا، على ما مرّ بنا، قد قبلوا بكرامة الإنسان وحريته. وكانت الدولة الفارسية، قد جعلت للفرس والماديين، أي عنصري الإمبراطورية الأصليين، حقوقاً أنكرتها على غيرهما من شعوبها. هذا إلى أنها كانت تدير البلاد إدارة لا مركزية، بحيث ظلت لتلك الشعوب تصرفاتها الاجتماعية والدينية الخاصة بها. لذلك، لم يكن من العسير على بعض شعوب الإمبراطورية أن يقبلوا بالترفة بينهم وبين الأغارقة على مستوى الحكم وامتيازاته. ورغبة منه في استرضاء أصحاب الزعامة والنفوذ من الفرس والماديين، فقد تركهم في المناصب التي كانوا يتولونها من قبل. هذا، بالإضافة إلى أنه لم يستطع أن يجد بين الذين رافقوه - على ما كان بينهم من علماء، وإداريين، وضباط، وخبراء اقتصاديين - العدد الكافي لإدارة هذه الإمبراطورية الواسعة.

ورث الإسكندر من الإمبراطورية الفارسية بلاداً تغلب عليها حياة مدنية قديمة ناضجة (آسيا الصغرى، وبلاد الشام)، ومصر، وأرض الرافدين، ومادي وفارس)، وكانت تقوم فيها مدن كبيرة، لها مدارس، وصناعات، وتجارة محلية وعالمية. وكان ملوك الفرس قد أنشأوا طرقاً تصل «سرديس» (في آسيا الصغرى) بجنوب العراق، وأرض الرافدين بالبلاد الشرقية. وكان لهم بريد رسمي منتظم. ولذلك، فإنّ بناء المدن - وهو أكبر مظهر من مظاهر عمل الإسكندر - كان استمراراً للعمل السابق. لكن الإسكندر نشط في ذلك؛ فقد نُسبت إليه سبعون من المدن، إلا أن المتفق عليه بين الباحثين هو أنه بنى عشرين مدينة أو خمساً وعشرين، منها ما بُني حديثاً كالإسكندرية (في مصر)؛ ومنها ما كان قصوراً ملكية، فحوّلها إلى مدن، مثل «هيرات» و«قندهار» (في أفغانستان الحالية)؛ ومنها ما وسّعه وصبغه بالصبغة اليونانية، مثل «الإسكندرون» (في بلاد الشام)؛ ومنها ما اختطه هو وأتمّ بعد وفاته، مثل «إزمير» (في تركيا). وهناك نماذج أخرى من



المدن، بنيت في ايام خلفائه الأذنين والأبعدين، سيراً على نهجه، وتقليداً لحظته، وسنتحدث عن بعضها فيما بعد. والمهم أن سكان هذه المدن كانوا أغارقة ومقدونيين أصلاً. لكن المدن تطوّرت سكاناً وروحاً على ما سنرى.

### الاستعمار اليوناني

فتح احتلال الإسكندر الإمبراطورية الفارسية والبلاد المجاورة لها شرقاً وسوقاً واسعة جداً أمام المصنوعات اليونانية، بحيث أصبحت تباع في أماكن نائية، وبذلك حسن الأوضاع الاقتصادية للمدن الإغريقية الأصلية بشكل محسوس<sup>(٥)</sup>. كما انه أفاض عليها الكثير من الهدايا والهبات، لأنه حصل على كنوز الملك الفارسي الكبيرة، إذ قدّرت قيمة ما وصل إليه بنحو خمسين مليوناً من الجنيهات الذهبية!

كما أنه قام بإنشاء المستعمرات اليونانية في أنحاء البلاد التي احتلها، على نحو ما ذكرنا. وهذه المستعمرات أو المستوطنات كانت تختلف عمّا قامت به المدن اليونانية مستقلة في حوضي البحر الأسود، والبحر المتوسط، بين سنتي ٧٥٠ و ٥٥٠ ق. م.، وقد اشرنا الى ذلك فيما سبق؛ فهذا كان عمل مهاجرين غير رسميين، ولم يكونوا يمثلون سلطات مدنها. أما ما قام به الإسكندر وخلفاؤه، في العصر الهلنستي، فقد كان عملاً رسمياً قام به الملوك. ومن هنا سمّينا «القديم» توسّعاً أو انتشاراً، واستعملنا كلمة «الاستعمار» لهذا الذي نتحدث عنه الآن. وآثرنا كذلك كلمة «المستعمرات» أو «المستوطنات» للمدن وما إليها التي تمّ إنشاؤها في العصر الهلنستي.

والسؤال الذي يفرض نفسه على الباحث هو: لماذا قام الإسكندر بإنشاء هذه المستعمرات في امبراطوريته؟

ولنذكر، بدءاً، أنه لما احتل الإسكندر هذه الرقعة الواسعة، كان فيها عدد من المدن لا يستهان به، فالإسكندر لم يكن أول من عمّر مدناً فيها. والمصادر التي بين أيدينا تضع أمامنا أسماء عدد من هذه المدن التي تختلف حجماً وطبيعة ووظيفة، ولكنها كانت أكثر من تجمّعات ريفية. وسنقتصر هنا على المدن التي كانت في بلاد الشام، لأننا معنيون أصلاً بهذه المنطقة وبالدولة السلوقية التي كانت بلاد الشام عصبها الرئيس، بعد أن تقطّعت أوصال الامبراطورية السلوقية باستقلال الولايات جميعها الواقعة الى الشرق من ارض الرافدين.

ولنكتفِ بذكر اسماء المدن الرئيسة في بلاد الشام، ذاكرين الاسم المعروف اليوم، وواضعين الاسم اليوناني الروماني بين هلالين. فعلى الشاطئ الفلسطيني - اللبناني - السوري، بدءاً من الجنوب، نجد المدن التالية: «رفح» (رافيا)، «غزة» «عسقلان» (أسكُلُون)، «يافا» (جوبا)، «يننا» (يامينا)، «أرسوف» (أبولونيا)، «دورا» أو «برج أسترأتوس» (قيسارية)، «عكا» (بطولمايوس)، «صور»، «صيدا»، «بيروت»، «جيبيل» (بيبلوس)، «طرابلس»، «أرواد» (أرادوس)، «جبلة».

أما في المنطقة الشرقية الداخلية، فنحن إذا بدأنا من الشمال، وجدنا: « حلب » (بوريه)، « قنسرين » (خاليس)، « قادش » (لاوديسيا)، « حماة » (إيفانية)، « زنزار » (لاريسا)، « دمشق » (بُصرى) « بُسطرا »، « درعا » (إدري)، « عمان » (فيلادلفيا)، « البتراء »، « العقبة » (أيلة أو إليات).

أما الجزء الأوسط، فقد كانت فيه: « مريام »، « بيسان » (سكيثوبوليس)، « فحل » (بلا). وهذه المدن الثلاث كانت تقع عند الممرات الرئيسة للطرق التي تصل مدن الساحل بمدن الداخل.

كما كانت ثمة مدن في الجزء الشمالي الشرقي من بلاد الشام، هي: « كركميش » (أوروبة)، « أورما »، « منبج » (هيروبوليس). ولن ننسى « تدمر » (بلميرا) التي كانت محطة هامة للقوافل حتى في القرن الرابع ق. م.

هذه هي بعض المدن التي وجدها الإسكندر. ومع أنّ الفرس كانوا قد قسموا إمبراطوريتهم إلى ولايات، جعلوا على كل منها « مرزباناً »، فقد تركوا للسكان وتجمعاتهم الكثيرة من الحرية الذاتية في تصرفهم الإداري، ما داموا لا يثيرون على السلطة ولا يتأخرون في دفع الجعالة المفروضة عليهم.

والمدن الساحلية - وبخاصة « أرواد » و« جبيل » و« صيدا »، و« صور » - كان يحكم كلاً منها ملك، له حرية سكّ النقود، والإمرة على جنود مدينته أو فرقة أسطولها إذا طلب منه الملك الفارسي العون الحربي، برّياً كان أم بحرياً، ويبدو أنّه كان لهذه المدن مجالس شبه منتخبة يستعين الملك بها على الحكم. ولعلّ مقاومة صيدا لأحشويرش الفارسي ومقاومة كل من صور وغزة للإسكندر بالذات، كانت أمراً أقرّه المجلس والملك بالتعاون.

وحريّ بالذكر أن الأجزاء الجنوبية من بلاد الشام (أي جنوب فلسطين والأردن) كانت لها زعاماتها المحلية وأمرؤها الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي<sup>(١)</sup>.

وجاء الاسكندر وأخذ يبنى المدن. وأكبر أثر له الإسكندرية (في مصر). وأكثر ما أنشأ من المدن كان في الأجزاء الشرقية من الإمبراطورية. وهنا نعود إلى السؤال الأصلي: لماذا قام الإسكندر بهذا المشروع الضخم، الذي سار فيه خلفاؤه على خطاه؟

أراد الإسكندر أن يخفف الضائقة المالية التي كانت تعانها المدن اليونانية في البلاد الأصلية، والتخفيف من التفجر السكاني هناك. ومن ثم، فإنشاء هذه المدن الكثيرة وتوطين المقدونيين والأغارقة فيها كان مشروعاً اقتصادياً اجتماعياً. كما أنّ الإسكندر أدرك الحاجة إلى إقامة ثكنات عسكرية لحراسة الطرق التجارية وللتأكد من خضوع أهل المناطق النائية للحكم الجديد، والتي قد تُحدثها نفسها بالثورة. وكذلك رأى الإسكندر أنّ التجارة العالمية الواسعة المدى التي ستمتدّ طرقها من السند وأواسط آسيا إلى اليونان، ومنها يمكن للبضائع أن تُنقل غرباً إلى ما تبقى من البحر المتوسط، هذه التجارة كانت بحاجة إلى أسواق أضخم

وأكبر من الأسواق التي عُرِفَت سابقاً، وإلى تنظيم جديد. وهذا، كما كان يرى الإسكندر، أمر يستطيع الأغارقة القيام به؛ لأنهم أصحاب خبرة في التجارة البحرية والبرية على النطاق الواسع، في حوض البحر المتوسط.

إلا أن هذه المستوطنات التي بدأها الإسكندر، وتبعه خلفاؤه في إنشائها، لم تكن مجرد مستوطنات لأناس ضاقت بهم بلادهم، فيمكنهم أن ينتقلوا ويعيشوا حيثما شاءوا، كما أنها لم تكن مجرد قلاع وحصون (وإن كان بعضها فيه قلاع وحصون)، ولم تكن مجرد أسواق يلتقي التجار فيها في الخانات وأماكن البيع والشراء ليتبادلوا السلع، إنها كانت مُدُنًا على ما عرفته بلاد اليونان من المدينة. يضاف إلى ذلك أن سكان الإمبراطورية من غير المقدونيين والأغارقة، كان يطلب منهم أن يستوطنوا فيها. كان الإسكندر يطلب منهم ذلك، وأصبح خلفاؤه فيما بعد يشجعونهم على ذلك (وإن كانوا لا يعتبرونهم مواطنين).

هاتان الظاهرتان: المستوطنات كانت مدناً، وسكان البلاد كانوا يسمون فيها، تحملنا على البحث عن سبب، أو أسباب أخرى كانت وراء هذه الحماسة لإنشاء المستوطنات على نطاق واسع!

وهنا يقتضي الأمر أن نعود فنذكر ما ألمعنا إليه سابقاً، وهو أن الإسكندر كان يريد إزالة الحواجز والحدود بين اليونان وسكان الإمبراطورية الفارسية أي المشاركة، ليصبحوا كلهم مواطنين في «وحدة» سياسية اجتماعية اقتصادية تشمل الجميع. وكان الإسكندر يعتقد مخلصاً أن المدينة اليونانية هي العلاج لاختلاف مذاهب الناس، ونظراتهم، وفلسفاتهم، وآرائهم الاجتماعية. وكان الإسكندر يعتبر نفسه «رسول الهلنّة» إلى البشرية جمعاء. و«الهلنّة» نستعملها هنا بمعنى جماع المدينة اليونانية سياسةً، وفكرًا، وفلسفةً، وأدبًا، وفنًا، واقتصادًا، وصناعةً، وما إلى ذلك. وعلى رسول الهلنّة أن يهيئ لها البيئة التي تستطيع أن تنمو فيها، وتقوم برسالتها. والبيئة التي تعيش فيها «الهلنّة» وتنمو وتتطور وتؤثر هي المدينة. وإذن فليبن الإسكندر المدن، وليعمرها بحمّة «الهلنّة»، ولتنتشر «الهلنّة» لتزيل أمراض البشرية.

ولعلّ الإسكندر أول يوناني من أصحاب الفكر والعمل كان يرى أن «الهلنّة»، وإن كانت قد نشأت في بلاد اليونان، إلا أنها لن تكون وقفاً عليهم، بل إن الشعوب الأخرى يمكنها أن تقبلها، وتسهم في تطويرها؛ إذ كان المؤلف، قبلاً، القول بأن الشعوب غير اليونانية لا تصلح للاستقلال، وإنما خلقت لتكون رقيقاً يقوم بالأعمال المختلفة. وحتى أرسطو، معلم الإسكندر، كان يرى ذلك. لقد أراد الإسكندر أن ينتقل بالبشرية نقلةً كبيرة<sup>(٧)</sup>.

ونحن عندما نتحدث عن بلاد الشام نجد أن عمل الإسكندر في إنشاء المدن كان قليلاً، إذا قيس حتى بالإسكندرية أو بالمدن التي قامت في المشرق؛ فالإسكندرونة بعض عمله. ويبدو أنه أنشأ أو أمر بإنشاء مستوطنتين عسكريتين: الواحدة على مقربة من «نابلس» الحالية (في فلسطين)، والثانية في «بيت راس»

(كابيتولياس) في الأردن . وقد أسكن فيهما جنوداً من المقدونيين . وثمة رواية تقول بأنه أمر بإقامة حامية في « جرش » (غرازا) في الأردن .

### خلفاء الإسكندر في بلاد الشام

إنَّ الملك السلوقي كما استقر (نظرياً) حول سنة ٣٠٠ ق.م. ، كان يشمل جميع ما فتحه الإسكندر في آسيا ، باستثناء أجزاء في غرب آسيا الصغرى . هذا الاتفاق ، أو شبه الاتفاق ، تمَّ بعد أن قضى على « أنتيفونوس » (حكم ٣١٦ - ٣٠١ ق.م.) الذي كان يحاول أن يكون خليفة الإسكندر في دولته الواسعة . (كانت مصر - وهي الجارة التي تهما بشكل خاص - حصّة « بطليموس ») ، إلّا أنَّ أموراً أربعة قلّصت هذه الدولة السلوقية في القرنين الثالث والثاني ق.م. : أما الأول فهو استقلال الأجزاء الشرقية النائية منذ أواسط القرن الثالث . وأما الثاني فهو احتفاظ البطالمة بالجزء الجنوبي من بلاد الشام (جنوبي خط يمتدّ من دمشق إلى أرواد) حتى أواخر القرن الثالث . وقد جرب السلوقيون استعادة ذلك الجزء ، فلم يوفقوا إلّا حول سنة ٢٠٠ ق.م. والثالث هو انتزاع الرومان القسم الأكبر من آسيا الصغرى من « أنطيوخوس الثالث » (حكم ٢٢٣ - ١٨٧ ق.م.) ، وذلك سنة ١٨٩ ق.م. والأمر الرابع والأخير هو أنَّ الغربيين (البارثيين) انتزعوا أرض الرافدين من السلوقيين ما بين سنة ١٤٠ و ١٠٠ ق.م.

ولا ننوي تتبع أعمال الملوك البَنّائين والمؤسسين للمدن بالتفصيل ، فذلك أمر يخرج بنا عن نطاق البحث ، ولذلك فإننا نورد هنا أسماء الملوك السلوقيين الثلاثة الذين كان إنشاء المدن أو تجديدها و« هلينتها » عملاً رئيساً بالنسبة إليهم ، وهم :

- سلوقس (الأول) نيكاتور (حكم ٣١٢ - ٢٨٠ ق.م.)
- أنطيوخوس (الثالث) الكبير (حكم ٢٢٣ - ١٨٧ ق.م.)
- أنطيوخوس (الرابع) أبيفانوس (حكم ١٧٥ - ١٦٣ ق.م.)

ولنلقِ ، قبل كل شيء ، نظرة عجلَى على ما قام به البطالمة في جنوب سورية ، إذ كان ذلك الجزء تابعاً لهم (في القرن الثالث ق.م.) ؛ ففي النصف الأول من القرن ذاته قضوا على الأسر الملكية التي كانت تحكم في المدن الفينيقية ، وأقاموا مكانها حكماً ديمقراطياً ، أي حكماً له بعض النظم اليونانية المألوفة التي تستمد سلطتها ، كمجالس ، من الشعب ، وتم على أساس نوع من الانتخاب . أما في الأجزاء الداخلية ، فقد اتبع البطالمة نظاماً إدارياً شبيهاً بالنظام الإداري في مصر ، بحيث يتولّى موظفون يعيّنهم الملك إدارة الوحدات التي أُحدثت في البلاد . ولم يهتم البطالمة بإنشاء المدن ؛ فهم لم ينشئوا في مصر سوى مدينتين : الأولى منشأة الإسكندر « الاسكندرية » والثانية « بطليموس » في طيبة في الجنوب . وكانت ثمة « نيوكراتيس » في غرب الدلتا ، وهي مستوطنة تعود إلى عصر التوسع اليوناني الأول ، إلّا أنَّ البطالمة احتضنوها . ومن ثم فالمدن

الأصلية التي أنشأها البطالمة في جنوب سورية هي: « فيلوطيريا » (على بحيرة طبرية)، و« هليوبوليس » (بعلبك)، و« بيسان » (سكيثوبوليس). ولم يزد عملهم هنا على أن حوّلوا المدينة القديمة إلى مدينة إغريقية. والمدينة الرابعة هي « فيلادلفيا » (« عمّان » أو « ربّة عمون » كما كانت تسمّى قبلاً<sup>(٨)</sup>).

كان السلاسة يعتبرون الأرض جميعها ملكاً لهم باستثناء أملاك الهياكل وأملاك المدن. والأولى كانت تعتبر أنّها تابعة لسلطة الملك، مع أنّ المؤسسات « الهيكلية » لم تقبل بذلك دوماً. أمّا الأراضي التابعة للمدن فقد كانت أصلاً للملك، وإنّما منحها للمدينة عند إنشائها، وعندها تصبح ذات حكم ذاتي؛ إذ تتبع المدينة (الجديدة). والفلاحون الذين كانوا يعملون في الأراضي الملكية كانوا أقناناً، وكانوا يدفعون ما يترتب عليهم من إتاوة إلى موظفي الدولة. والفرق بين الإتاوة المتوجبة عليهم، إذا قبلت بالإتاوة المتوجبة على الفلاحين في مصر أيام البطالمة، هو أنّ الأولين كانت إتاوتهم تحسب بحسب المنتج، فيما كانت الإتاوة على الفلاحين المصريين مقطوعة، بصرف النظر عن المنتج جيّداً كان أم سيّئاً.

وقد كان إنشاء المدن في الدولة السلوقية أساسه « المستوطنة العسكرية » لا « المدينة » (بوليس). ومع أنّ الملوك السلوقيين أنشأوا، في خاتمة المطاف عدداً كبيراً جدّاً من المدن، إلا أنّ هذا كان نتيجة غير مباشرة؛ ذلك أنّ إنشاء المدينة مباشرة كان عملاً ضخماً؛ إذ كان على الملك أن يختار الأرض (الموقع وما إليه من أرض واسعة)، وأن يحصل على السكان اللازمين لها، وأن يبني الأسوار اللازمة، وأن يؤمّن مورداً للمواد الغذائية - حبوباً، وحيوانات، وأدوات للقوم ليعملوا بها - وكان على الملك أن يعفي سكان المدن من الضرائب (المدة معينة). وإلى ذلك كان يترتب عليه وضع دستور للمدينة، والتأكد من بدء الحياة السياسية فيها على أسس صالحة. أما فيما يتعلق بالمستوطنة العسكرية، فقد كان العمل في إقامتها أيسر؛ فالجند (أي السكان) موجودون، والتنظيم ليس من الضروري أن يشرف عليه الملك بنفسه، بل يمكنه أن يعهد به إلى نائب له، أو وكيل عنه. وكان هؤلاء السكان - أي في المستوطنة العسكرية - يُمنح كل منهم قطعة من الأرض لاستغلالها لقاء ما قد يُطلَبُ منه من خدمة عسكرية، إذا كان قادراً على ذلك. وقد مرّ بنا معنى « المدينة » من حيث دستورها، ومجالسها، وحقوق المواطنين فيها، والأبنية العامة المتطلب وجودها فيها. أما المستوطنة العسكرية فقد يوجد فيها بعض هذه الأمور، لكن لم تكن تُعطى المؤسسات والامتيازات جميعها التي تمنح للمدينة. لكن إذا أصبحت المستوطنة العسكرية مدينةً يصبح لها الحق في جميع ما يُمنح للمدينة، مادياً وسياسياً ومعنوياً.

والمدينة الهلنستية، في المملكة السلوقية وغيرها، غلب عليها التخطيط المتعادم. وكان عدد سكانها من اليونان (مكدونيين، أو أغارقة، أو من الفريقين) ٥٣٠٠ رجلاً، بحيث تتكون من ٢٥٠٠٠ نسمة (هذا باستثناء أهل البلاد الأصليين). وهؤلاء السكان من أهل البلاد الأصليين، سواء أكانوا من الأصل في المكان (أي قبل أن يصبح مدينة) أم أنّهم جاءوا مع السكان اليونان، أم ضُمّوا بعد ذلك، لم يُعتَبَرُوا من مواطني

المدينة ككل، وإن كان بعضهم يمكن أن يمنحوا هذا الحق كأفراد وتدرجياً. ولكن كان يطلق عليهم اسم «بوليتويا» (بمعنى التجمعات).

والمدن التي أنشأها السلوقيون أصلاً كثيرة، وليس من اليسير التحدث عن عمل الملوك منفردين؛ إذ إن المصادر لا تتفق حول ذلك؛<sup>(١)</sup> فسلوّس (الأول) نيكاتور (حكم ٣١٢ - ٢٨٠ ق.م.) الذي تدور حول اسمه صفات المستعمر الكبير، يُغزى إليه أنه أسس ست عشرة مدينة، تسمى كل منها «أنطاكية»؛ وتسعاً، تسمى كل منها «سلوقية»؛ وستاً، تسمى كل منها «لاوديسيا»؛ وثلاثاً، تحمل كل منها اسم «أفامية»؛ وواحدة (فقط) تسمى «ستراتونيكيا»، هذا بالإضافة إلى مدن أخرى تحمل اسم الإسكندر. وفي مثل هذه الحال يصعب التأكد من الوضع، وقد يكون من اليسير القول بأنّ قلة منها أنشئت مدناً من الأصل، والباقي كان أماكن قد تهدمت فأصلحها الملك، أو كانت مستوطنات عسكرية أو مدناً (ولو صغيرة) كان يغلب أهل البلاد الأصليون على سكانها<sup>(٢)</sup>.

ومع أنه من العسير التعرف إلى عمل الملوك السلوقيين، أفراداً، بالنسبة إلى بناء المدن، إلا أنه من الممكن القول بأنّ الدور الأول كان لسلوّس نيكاتور، على ما مرّ بنا، فإليه يرجع الفضل في إنشاء «أنطاكية» عاصمة الإمبراطورية السلوقية (وقد أسهم سلوقس الثاني وأنطيوخوس الرابع في توسيعها وتزيينها). وقد كانت «أنطاكية» مدينةً تجارية ناجحة، إلا أنّ شهرتها كانت دائماً تعود إلى حياة اللهو والسرور التي سيطرت على سكانها. وقد بلغت ضاحيتها الغناء «دَفَنَة» أروع ما يمكن أن يتصوره المرء من معاني الجمال. وكانت «أنطاكية» واحدة من أربع مدن يعود إنشاؤها إلى أيام سلوقس نيكاتور. أما الثلاث الباقية فهي: «سلوقية» (على مقربة من مصب نهر العاصي)، وكانت المركز الرئيس للتجارة مع الغرب؛ و«اللاذقية» (وهي ثاني الموانئ البحرية الهامة في الشمال)، وكانت تجارتها تتجه إلى مصر أيضاً؛ وأخيراً «أفامية» (وهي اليوم خربة) التي كانت تتوسّط سهل الغاب. وقد كانت «أفامية» المعسكر الرئيس للإمبراطورية في شمال سورية؛ ففيها كانت تربيّ الخيول وتحفظ الفيلة!

وكما كانت «سلوقية» الساحلية مركزاً تجارياً مع الغرب، فقد كانت «سلوقية» (التي على دجلة)، جنوبي بغداد، مركز الاتجار البري مع الشرق. وهذه أول مستوطنة بناها سلوقس نيكاتور، وكانت أول عاصمة له قبل أن تصبح بلاد الشام جزءاً من ملكه، وتصبح بعد ذلك الجزء الأهم من الإمبراطورية.

بالإضافة إلى المدن الأربع المذكورة في شمال سورية، والتي كاد سكانها المؤسسون يقتصرون على المقدونيين والأغارقة، كانت هناك مجموعة من المدن (بعضها قديم جدّد، وبعضها أُسس من جديد)، هي: «بعلبك» (هليوبوليس)، و«حلب» (بوربة)، الواقعة على الطريق بين «أنطاكية» و«منبج» (هيرابوليس). وهناك «عنجر» (خلقيس). أما في وادي الفرات، فقد قامت «دورا - أوروبوس»، و«أمفيبوليس»، و«أفامية» التي كانت عند جسر من القوارب لاجتياز النهر، وقد غلب عليها فيما بعد اسم «زوغما»

(ومعناها الجسر). وفي شمال أرض الرافدين (في « جزيرة ابن عمر » فيما بعد) قامت مدينتان مشهورتان : « أنطاكية - نصيبين » ، و« أنطاكية - إدسا » . وفي القرن الثاني ق.م. اتخذت « حماة » اسمها الجديد « أييفانية » ، وأصبحت مستوطنة يونانية ، كما أنشئت « بيروت » . وثمة اسم لمدينة « أنطاكية » على بحيرة طبرية . ولما استولى السلوقيون على جنوب سورية جددوا نشاط المدن الساحلية من صور إلى غزة عبر « صيدا » ، و« عكا » و« يافا » ، و« أرسوف » .

وكان لجنوب أرض الرافدين نصيب من نشاط السلاسة في بناء المدن . فبالإضافة إلى سلوقية (على دجلة) المار ذكرها ، أصاب التجديد حتى بابل و« أورك » (ورقة الحالية) ، وسميت « أورخوي » . وقد كان ثمة ثلاث مدن دعيت كل منها « سلوقية » في إقليم عيلام وجنوب أرض الرافدين ، منها واحدة كانت في شمال الخليج العربي<sup>(١١)</sup> .

ولعلّه من المناسب أن نسأل أنفسنا عن الدور الذي قام به السكان الأصليون في هذه المستعمرات ؟ والجواب عن هذا السؤال قد يطول ، ولذلك لا بدّ من الاختصار . كانت فئات كبيرة من السكان الأصليين تقطن هذه المدن ، وبخاصة بعد أن انقطع سيل اليونان ، مقدونيين وأغارقة ، منذ أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الثاني ق.م. ، إلّا أنهم لم يعاملوا كمواطنين ، بل كانوا يجمعون في « بوليتايات » (تجمّعات) في أجزاء من المدينة . ومع أنه كان لهذه التجمّعات موظفوها المختصون بقضاياها ، إلّا أنه كانت هناك أمور متعددة ، كالتموين والشؤون الصحية ، يرعاها الموظفون اليونان<sup>(١٢)</sup> .

وإنشاء المدن ، كما سبق وأوضحنا ، كان القصد منه إسكان اليونانيين وتوطينهم في هذه المدن ، لتقوية نفوذ الملك ، وتوطيد دعائم الحكم في البلاد الجديدة ، بحيث تصبح المدن بسكانها المراكز العصبية التي تعتمد الإمبراطورية عليها ، وسكانها هم رجال الجيش من المقدونيين والأغارقة ، وقدماء المحاربين والمستوطنين من المقدونيين والأغارقة الذين قدموا من أجل العمل في هذه البلاد موظفين وكتبة ومعلمين واقتصاديين وفنيين في المجالات العسكرية والمدنية .

ومن البين أن السلاسة كانوا ينوون أن يجعلوا قلب مملكتهم « مقدونية جديدة » ، بحيث يكون للوافدين المقدونيين والأغارقة اليد العليا في شؤون المنطقة<sup>(١٣)</sup> .

#### الهلبية وانتشارها

إذا كان الإسكندر اعتقد بأن توحيد شعوب البلاد التي احتلها كان بحاجة إلى نشر الهلبية - فنّا ، وأدباً ، وفلسفةً ، ونظماً سياسية ، واقتصاداً ، وعلاقات اجتماعية - وإذا كان قد عمل جاهداً جاداً في سبيل ذلك ، فإن الفترة القصيرة التي حكم فيها إمبراطوريته لم تمكّنه من العمل البعيد ، وكل ما تمّ على يديه هو رسم الخطة وإضاءة الطريق أمام خلفائه . ولا شك أنّ الشعلة ظلت ملتهبة بعض الوقت ، إلّا أنه اعتباراً من أوائل

القرن الثالث ق. م. انصرف هم الملوك الهلنستيين، وبخاصة في مصر وآسيا، إلى تثبيت ملكهم وتوطيد نفوذهم، فأخذوا من الإسكندر آراءه المتعلقة بإنشاء المدن والمستعمرات العسكرية المزودة بالسكان اليونانيين. ليكونوا عصب الدولة والحكومة، ولتكون المدن بالذات مراكز تجارية على الطرق العالمية يومها، وليتخذ الملوك من بعضها مراكز للإشراف والإدارة المباشرة. أما نشر الهلنسية فلم يكن لدى الملوك أي خطة بصدده. والذي تم من انتشار للهلنسية - وقد كان شيئاً كثيراً - فقد تم بحكم التازج الذي تم بين سكان المدن والقصبات ومجاورهم أو مغالطتهم. أما سكان الريف والقرى البعيدون عن الاختلاط والتازج والاحتكاك، فقد ظلوا على حالهم، إذا استثنينا بعض المظاهر الاجتماعية البسيطة التي وصلت إلى قلة من القرى، من مثل حفلات الألعاب الرياضية والمشاركة في بعض الاحتفالات الدينية، وهي احتفالات امتزج فيها الأصلي باليوناني المستورد.

وإذا أخذنا سكان الدولة السلوقية إجمالاً، وجدنا أنهم يتكوّنون من فئات اجتماعية متفاوتة في المقام والعدد؛ فقد كان في رأس القائمة أعضاء البيت المالِك، أي أسرة الملك، وأقاربه، ورجال الحاشية، ومن إليهم. وكانت هذه الفئات من « البيوت » تضمّ، بالإضافة إلى العاملين الأحرار أو ما يشبههم، جماعات كبيرة من الرقيق. وكانت الفئة التالية هي فئة كبار الموظفين، لا في العاصمة، ولكن في مراكز إدارة الولايات. وهؤلاء كانوا يتمتعون بثروة طائلة. ويمكن أن يُضمّ إلى هؤلاء أسر ثرية، كانت خارج نطاق الحكم والإدارة، لكنها جمعت ثروتها من التجارة. ويمكن القول بأن هذه الفئة (كبار الموظفين وكبار التجار) هم الأرستقراطية الجديدة في الدولة. والغالبية العظمى من هؤلاء، إن لم يكن جميعهم، كانوا من اليونانيين الأجانب. وتأتي الفئة الثالثة، وهي جماعة الجند، وبخاصة الضباط، الذين كانوا يقيمون في « المدن - المعسكرات » الرئيسة (« انطاكية » العاصمة، و« أفامية » التي على العاصي، و« سلوقية » التي على دجلة، وأصبح اسمها فيما بعد « اكتسيفون » أو « المدائن »)، وفي المستوطنات العسكرية والمدن الأخرى. وكان هؤلاء يتقاضون مرتبات ضخمة وهدايا. ومن ثم فقد كانوا فئة تقترب من الأرستقراطية دون أن تحسب في عدادها. وثمة الفئة الرابعة، إذا صحّ التعبير، وهي جماعات وصلت البلاد في فترات متلاحقة لتعمل في الوظائف الحكومية وضمانة (التزام) الضرائب، أو لتحصل على أراض تعهد بالعمل فيها إلى الأبدان. يضاف إلى هؤلاء أهل المهن الحرة الذين جاءوا إلى المدن السلوقية ليكونوا أطباء ومعلمين ومحامين وفنانين وصناعاً مهرة وتجاراً. ومع أن هذه الفئة لم يكن لها أي امتيازات، إلا أنها كانت تمت بصلة إلى العنصر اليوناني (المقدوني والإغريقي) الذي كانت تنتمي إليه الفئات الثلاث السابقة.

هذه الفئات الأرستقراطية والبورجوازية الغريبة الوافدة كان لها ما يقابلها من أهل البلاد، باستثناء الملوك وولاة العهد؛ إذ كان هناك أعضاء أسر حاكمة صغيرة، وأمراء لمناطق معروفة، وزعماء لقبائل عديدة، منتشرة في ربوع بلاد الشام، على نحو ما كانت قبلاً وستكون فيما بعد.



وإذا قبلنا أن عدد سكان الإمبراطورية السلوقية كان نحو ٢٠ - ٢٥ مليوناً من السكان ، فمن الطبيعي أن تكون نسبة اليونانيين منهم (رغم أنهم كانوا كثيري العدد) نسبة ضئيلة جداً ، لكنهم كانوا الفئة الحاكمة . ولم يكن ثمة ما يمنع الاختلاط بين الجماعات المقيمة في المدن والقصبات - من الفريقين : الأصلي والطارئ - على المستويات ذاتها . ومن ثم ، فهناك كان يتم انتشار الهلنية من الفريق إلى الآخر<sup>(١٤)</sup> . وقد كان ثمة سبيلان أو عاملان يتعامل بواسطتهما الفريقان من أهل البلاد : القانون اليوناني ، واللغة اليونانية .

أما فيما يتعلق بالقانون اليوناني ، فيمكن تلخيص ذلك في أنه ، بالإضافة إلى اليونانيين الذين كان القانون يُطبَّق عليهم ، كان يُطبَّق على تجمّعات أهل البلاد أي « البوليتيات » . وقد كانت أحكام القوانين يونانية ، لكنها لم تنقل في كل حالة من قانون واحدة من المدن اليونانية ؛ فالقانون الذي كان ساري المفعول في الإسكندرية (في مصر) لم تكن أحكامه منتزعة من قوانين مدينة واحدة معيّنة ؛ وقانون الإرث الذي كان معمولاً به في « دورا - أوروبوس » كان آثينياً في مجمله ، ولو أنه طُعّم بعناصر أخرى . وثمة عقود ووثائق ، عثر عليها في مدن نائية ، تمّ التراضي عليها بين أفراد من السكان الأصليين ، وضعت باليونانية ؛ لأنّ هذا هو السبيل الرسمي !

أما فيما يتعلق باللغة فقد كان الأمر لا يقل أهمية . كانت الإغريقية لغة الدولة الرسمية ، وكانت لغة العلم والأدب والفلسفة وما إلى ذلك . فكان تعلّمها ، ولا شك ، مفيداً لغير اليونانيين من أولئك الذين يريدون أن يحصلوا على وظائف ، ولو صغيرة ، أو يتعاطوا التجارة ، أو يرغبوا في التمتع بصحبة اليونانيين (إذ لم يكن ثمة حاجز شرعي أو اجتماعي مبین) ، أو يتنقلوا مسافرين ، أو يتمتّعوا بقراءة الأدب اليوناني (إذ لم تكن ثمة ترجحات) . كل أولئك كانوا يقتربون من الهلنية ، ويشاركون في نشرها . ولعلّ أطرف ما في الأمر أنّ الرقيق الذين كانوا يعملون في منازل الأرستقراطية اليونانية تعلموا اليونانية ، وبعضهم أتقنها . ولعلنا نعدو كوننا نذكر أنفسنا إذا قلنا إنّ الفلاحين وسكان القرى النائية ظلوا بمنأى عن تعلم اليونانية وعن الاتصال بالهلنية . وما قد يُعثر عليه من نقوش يونانية في بعض هذه الأماكن ، يُعتَبَر جزءاً من العمل الرسمي<sup>(١٥)</sup> .

هذا الوضع يختلف تماماً عما كان عليه الحال في مصر أيام البطالمة ؛ فهؤلاء الحكام ، على ما رأينا ، لم يُنشئوا مدناً يونانية في البلاد . لذلك ، فإنّ اليونان الذين هبطوا مصر ، ولم يقيموا في الإسكندرية أو في بطليموس (في الجنوب) انتشروا في أنحاء البلاد ؛ إذ أُقْطِعُوا الأراضي لاستثمارها . وهؤلاء لم يلبثوا أن اختلطوا بالسكان المصريين ، وتزاوج الفريقان ، وتمثّل القادمون الحضارة المصرية ، وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون الدين ، واهتموا بتعلّم اللغة المصرية ؛ ففي رسالة بردية تعود إلى القرن الثاني ق . م . ، تروي أم أنّ ابنها يتعلم اللغة المصرية أملاً منه في أن يُحسّن وضعه المالي (أي أن يجد عملاً أفضل بسبب معرفته اللغة الوطنية)<sup>(١٦)</sup> .

على أنّ معرفة اللغة اليونانية كانت الأصل لاكتساب الثقافة في الإمبراطورية السلوقية .

والمهم الذي نودّ أن نوّكده هو أنّ الملوك السلوقيين لم يخطّطوا لنشر الهلنية، ولا عملوا من أجل ذلك<sup>(١٧)</sup>. وإذا كانت فئات من سكان البلاد الأصليين «تَهْلِينَتْ»، أي أخذت بنواح من الهلنية اجتماعياً، وثقافياً، وأدبياً، وفنياً (وهذا كان الغالب في كثير من المدن)، وإذا كانت هذه العملية قد قطعت أشواطاً لا يستهان بها في الفترة السلوقية الأولى، فإنّ الكثيرين من اليونان أنفسهم، فرادى وجماعات، «تَمَشَّرَقُوا» أيضاً. ولعلّ أبرز مظاهر هذه «المَشَّرَقَة»، أو هذا «التَمَشَّرُق»، ما يتعلق بالعبادات الشرقية، وما يدور حول الآلهة والاحتفالات الهيكلية الخاصة بها<sup>(١٨)</sup>.

على أننا لا ننوي تتبّع تاريخ أيّ من الأمرين: «الَهْلِينَة»، أو «التَمَشَّرُق»؛ فنحن لا نكتب بحثاً حول هذا الموضوع، وإنما نودّ أن نتعرّف إلى الحكم من حيث أساليبه وفلسفته أصلاً. ولذلك، فإننا نعود إلى المدن لنقول عنها كلمة أخيرة:

إنّ المدن اليونانية كانت، على ما مرّ بنا تتمتع نسبياً بحرية في حكمها الذاتي، في إطار حكم ملكي (سلوقي) أوتوقراطي بالنسبة إلى بقية أجزاء المملكة. وقد اهتمت مدن كثيرة بزيادة امتيازاتها وتوسيع مجال حكمها الذاتي أو حريتها واستقلالها. ولما كان السلوقيون، بخاصة في القرن الثاني ق.م. بحاجة إلى المال، وكانت المدن واسعة الثراء، بحيث إنها كانت تستطيع أن تدفع ثمن حريتها، فقد تمّ لها ما أرادت. ومنذ أيام أنطيوخوس الرابع أبيفانوس (حكم ١٧٥ - ١٦٣ ق.م.) أخذ الملوك يمنحون المدن حريات جديدة:

(١) منحت بعض المدن الحرية في اختيار السياسة التي تناسبها، حتى ولو كانت سياسة خارجية. وهذا كان عكس المألوف؛ إذ لم يكن يجوز للمدينة أن تتبع سياسة خاصة بها. أما الآن، فأصبحت لهذه المدن سياسة انفرادية، وقد تتعارض مع السياسة العامة للدولة.

(٢) سمح للمدن بسكّ نقود خاصة بها، وكان هذا أيضاً أمراً طارئاً. ويعني الاستقلال في سكّ النقود أنه استقلال في السياسة الاقتصادية والموازنة الخاصة عن سياسة الدولة في الأمرين.

(٣) ولعلّ شرّ ما مُنِحَتْهُ المدن من امتيازات جديدة حقّ «الحصانة المدنيّة»؛ فقد مُنِحَتْ بعض المدن حصانة «قدسية» تحميها من تدخل الدولة في أمورها البتّة. وبذلك كان يتمّ للمدينة الاستقلال عن الدولة. وقد مُنِحَتْ هذه الحصانة كلّاً من أرواد (سنة ١٣٧ ق.م.)، وصور (١٢٥ ق.م.)، وطرابلس (سنة ١١١ ق.م.)، وعسقلان (سنة ١٠٤ ق.م.).

هذا الاستقلال للمدن جعل منها خلايا غير متأسكة مع الدولة. وكانت المدن تقتتل فيما بينها، كما كانت تؤيّد «مدّعياً» للعرش كي يمنحها، إذا نجح، مزيداً من الامتيازات. وكان استقلال المدن هذا أحد العوامل التي أدّت إلى تقويض الملك السلوقي، عندما عاجله الرومان في العقود الوسطى من القرن الأول ق.م. في

بلاد الشام على يد القائد الروماني « بومبي » ، وفي الثلث الأخير من القرن نفسه في مصر في أيام أغسطس قيصر<sup>(١١)</sup>.

### الازدواجية والوحدة في الدولة السلوقية

كانت رقعة الدولة الهلنستية ، في أوسع ما بلغت ، نحو مليون وثمانئة وأربعين ألفاً من الكيلومترات المربعة . ومع أنّ هذه الرقعة توزّعت فيها بعد ممالك ودول متعدّدة ، فقد ظلّ لها نوع من الاتصال بين أجزائها بسبب ما عُرِفَ من نشاط التجارة وانتشار اللغة اليونانية والعناية بالقوانين والأنظمة اليونانية .

ولكن لنعد إلى الدولة السلوقية . فما الذي نجده فيها ؟ المقدونيون الذين جاءوا مع الإسكندر وقادته كانوا يحملون - على مستوى الزعامة والقيادة طبعاً - بإقامة دولة جديدة ، فوجدوا أنفسهم ورثة للإمبراطورية الفارسية . وهذا وضع غريب ؛ لأنّه أدّى إلى نتائج كثيرة ، عندما وعى القوم حالتهم .

ومع الزمن - غير الطويل على كل حال اتّضح أن المستوطنين والمستعمرين الذين جاءوا ، أو شجّعوا ، أو جيء بهم ، للإقامة في المدن اليونانية ، أصبحوا فئة السادة في طول الدولة وعرضها ، وأنّ أبناء البلاد ظلّوا في مستوى المحكومين . ولم يكن هذا الفارق الوحيد . إنّ موارد الرزق الأساسية - تمكّك الأرض والتجارة والصناعات الكبيرة - تولاها القادمون ، وظلّ أبناء البلاد العاملين في الأرض وفي المتاجر الصغيرة وما إلى ذلك .

وكان اليوناني - مقدونياً كان أم إغريقياً - يعيش في مدينته حرّاً ، وإن كانت هذه الحرية ليست تامة . أما « ابن البلاد » ، فقد كان مقيداً بأرضه . وعندما رغب أولئك الذين « تَهَلَّيُوا » من أبناء البلاد في أن ينالهم قسط من هذه الحرية ، كان المستوطنون قد أقاموا في مدهم ، وضغطوا عليهم ، بحيث إنّهم حرّموا منها . أما المدن التي أُعْطِيَت الحرية ، فهي المدن الساحلية الفينيقية الأصل ، والتي كانت لها مؤسسات ديمقراطية ، قبل أن يصل اليونان إلى البلاد في ركاب الإسكندر .

والملك السلوقي (مثل غيره من الملوك الهلنستيين) ، كان ملكاً مطلقاً في تصرّفه بالنسبة إلى سكان البلاد ، فيما كان مقيداً بعض الشيء بالنسبة إلى المدينة اليونانية . لكن الفرق الرئيس في موقف الملك من سكان الإمبراطورية مجملهم كان يتجلّى في أنّ اليونانيين كانوا ينظرون إليه على أنّه غير معصوم عن الخطأ ، وأنّ القانون اليوناني هو قانون وضعي . وأمّا تأليهه بالنسبة لليونانيين ، فقد كان نوعاً من التكريم . ولكن الملك كان يعتبر نفسه (في بعض الأماكن على الأقل) إلهاً حقيقياً ، أو وكيلاً عن الإله بالنسبة إلى سكان البلاد ، وكان يُنظر إليه على أنّه معصوم ، ولو إلى درجة محدودة ، وأنّ القانون الذي يطبّقه هو أثر وحي سماوي إلهي . لكن ، لعلّ أطرف ما يمكن أن يقال عن الملك الهلنستي هو أنّ حكمه كان حكماً « شخصياً » . وقد بلغ ذلك حدّاً أن الملك البطلمي أو السلوقي لم يكن يُضاف اسمه إلى بلده قط ، فهو : « سلوقس » أو « أنطيوخوس »

أو « بطليموس » ، أو « فيلادلفوس » ، على أن يضاف إلى اسمه لقب : « المنقذ » ، أو « المنعم » ، أو « الوهاب » ، أو « المؤلّه »<sup>(٢٠)</sup>.

واللغة اليونانية التي كانت لغة الدولة ولغة العلم والفكر والقانون ، كم من السكان كان يتكلمها ؟ لقد حافظ سكان بلاد الشام على اللغة الآرامية ، أمّا سكان المدن الفينيقية فلم يكتفوا بأن حافظوا على استخدام لغتهم في الأمور اليومية العادية ، بل استعملوها لغة رسمية .

هذه الأمور التي ذكرنا ، والتي يوجد لها أمور مماثلة يمكن التعرف عليها من خلال البحث ، تظهر لنا دولة ، وجماعة (إذا صح تسمية سكان الدولة السلوقية جماعة بدل جماعات) ، ومجتمعاً ، بشخصية مزدوجة . فإذا نظرنا إليها عمودياً أو أفقياً ، وجدنا الازدواجية واضحة . وكان ذلك طبيعياً ، لولا أن الكثيرين من يكتبون تاريخ الدول الهلنستية يحاولون التطلع إلى نواحي الوحدة . وأحسب أن اهتمامهم بذلك يعود إلى أن الإسكندر كان قد عُني بالوحدة . فما الذي حدث ؟

الذي حدث هو التاريخ الذي ندون والأحداث التي نحلل ، لا الآمال التي كانت تجول في رأس رجل لم يُعطَ من العمر حتى ما يكفي لوضع مخطّطه واضحاً على الورق .

ومع ذلك ، فقد ظلّ من يدعو إلى الوحدة ، وظلّ من يدفع بالفكرة ، بل ويعيشها . ولعلنا إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي التجاري والأدبي بشكل عام ، وجدنا بعض مؤشرات لذلك .

#### الدولة الهلنستية والفلسفة السياسية

يجمع الباحثون على أن العصر الهلنستي كان عصر تحيّر وانتخاب فيما يتعلق بالتفكير الفلسفي ، وأنّ فلسفاته لم يكن فيها الكثير من الآراء الأصلية الخلاقة . بل ويذهب بعضهم إلى أنّ المفكرين في هذه الفترة من التاريخ عندما همّوا بالعودة إلى أفلاطون لم يجيدوا فهمه . على أنني أسارع إلى القول بأن هذه القضايا لا تهتمّنا الآن ، ولكنّ الذي نُعنى به هو الآراء السياسية للمدرسة الرواقية ؛ فهذه المدرسة مرتبطة إلى درجة كبيرة بالجو الذي خلّقه الأحداث التي مرّت بالمنطقة أثناء حياة مؤسسها « زينون » . و« زينون » فينيقي من مستعمرة « كيتيون » الفينيقية في جزيرة قبرص ، وقد عاش بين حول ٣٣٤ وحول ٢٦٢ ق.م . (وهناك خلاف حول سنتي الميلاد والوفاة) ، أي أنّه عاصر فتوح الإسكندر ودويّها الذي ملأ الأسماع ، وخبر وفاته الذي أثار بين أتباعه الأطماع ، وما جرى بينهم من خصام ومنافسة وقتال واقتسام . وهي حروب - كما يقول عنها أرنولد توينبي لم تنته بنتائج حاسمة ، ولذلك فإنّها أضعفت وأتلّفت وأنهكت الدول والجيوش والناس عموماً . و« زينون » وخلفاؤه ، الذين علّموا في آثينا ، كانوا ، على ما يبدو ، حريصين على متابعة الأحداث في المشرق وغيره من مناطق الهلنستية<sup>(٢١)</sup>.

ويمكننا أن نحمل الآراء السياسية الرواقية في الأمور التالية :

أولاً - إنّ الرواقية كانت، منذ بدئها، هلنستية، لا إغريقية (أو يونانية). وهكذا كان الأقدمون ينظرون إليها على أنّها نتاج التفاعل الاجتماعي والتناقض السياسي الذي كان العالم الهلنستي يعرفه؛ فقد نقل « جورج ساين » عن « بلوتارخ » ما معناه: إنّ الإسكندر أوجد نوع الدولة التي اقترحها « زينون »<sup>(٢٢)</sup>.

ثانياً - دعت الرواقية إلى الوحدة الروحية، وهي الوحدة التي ينتفي فيها الفرق بين اليوناني وغيره من البشر. وهذه دعوة الإسكندر بالذات. ولذلك يبدو أنّ الرواقية (أخذتها طبعاً فيما بعد) أرادت أن تعبّر فيها عن آمال شعوب العالم الهلنستي (الشرقي بشكل خاص)، وهي « المساواة » بين الجميع.

ثالثاً - فكرة الوحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالملكيّة الهلنستية. وهنا يجدر بنا أن نذكر أنّ الفلاسفة الأغارقة السابقين لم يهتموا بالملكية من حيث إنّها نظام يستحق أن يبحث، فلم يتحدث أرسطو عنها؛ فمعهدها، بالنسبة إلى أثينا قد انتهى قبل قرون، والديمقراطية كانت الأمر السائر. لكن الرواقين أوّلوا الملكية عنايتهم. لقد كانت النظام القائم في مقدونية، وبرغاموس، ودولة السلوقيين، ومصر، ومناطق شرقية بعيدة قامت على أنقاض إمبراطورية الإسكندر. لكن الأمر لم يقتصر على بحث طارئ، للموضوع. كان على الملكية الهلنستية أن توفّق (أو توحّد) بين اليونان والمشاركة. وهذا أمر لا تقدر عليه إلا ملكية مطلقة التصرف. وفي هذه الحال لا يكون الملك رأس الدولة فقط، بل يجب أن يكون هو الدولة، نظراً وعملاً.

رابعاً - تقول المدرسة الرواقية: إنّ القانون يجب أن يكون على نوعين: القانون المحلي (وقد يكون أساسه العرف، والعادة، وأموراً تشريعية أخرى)، والقانون الملكي أو القانون العام. وتطبيق القانون الملكي يعطي الملك دوره الحقيقي في أنّه رمز الوحدة والحكومة الصالحة.

خامساً - إنّ تأليه الملوك (في العالم الهلنستي) كان مرتبطاً بوظيفتهم؛ فالملك المؤله أصبح مؤسسة عالمية في البلاد الشرقية. وهذا هو الذي نقله الرومان (منذ القرن الأول للميلاد، إن لم يكن قبلاً) إلى إمبراطوريتهم. سادساً - وترتب على ذلك الاعتقاد، أو على الأقل القول، بأنّ الملك الحقّ كان إلهياً؛ لأنّه كان ينشر الوفاق في مملكته كما ينشر الإله الوفاق في العالم.

سابعاً - دعت الرواقية إلى فكرة « مدينة - العالم » أي أن يصبح العالم بأجمعه جماعة واحدة تملأ حياتها المحبة والألفة. وتشرف على أمور هذا العالم « دولة - العالم » التي يكون الآلهة والبشر مواطنين فيها<sup>(٢٣)</sup>.

مرت ثلاثة قرون بين وفاة الإسكندر وانتحار « كليوباترة »، وهي قرون كانت البشرية فيها تنبض بالحياة في منطقة تمتدّ من بلاد اليونان ومصر غرباً، إلى حوض السند وسمرقند شرقاً (وإن كانت الحياة اطمأنت إلى نفسها، فنامت في بعض أجزائها). وقد كان من نتيجة ذلك أمور كثيرة من تقدّم، وتجارب، وحروب، ومعااهدات، وعلم، وفكر، وأدب<sup>(٢٤)</sup>.

وقد اقتصرنا من هذه الرقعة الواسعة على جزء خاص - هو بلاد الشام - وهو بمنزلة القلب من الرقعة الواسعة؛ تَتَبَّعْنَا بعض أحداثه، ومحاولين الربط بين المثل العليا (إن وجدت حقاً) والواقع على الأرض (على ما وصلتنا أخباره)، وما نتج عن ذلك في شؤون الحكم والملك، تاركين الشؤون الأخرى إلى مناسبة تالية.

## الحواشي

(١) راجع عن الإسكندر:

W.W. Tarn. *Cambridge Ancient XII, XIII, XV; History*, Vol. VI, (1927), cc.

W.W. Tarn. *Hellenistic Civilization*, (London, 1959), pp. 1-46;

M. Rostovzeff, *Social and Economic History of the Hellenistic World*, (Oxford, 1941), pp. 126 - 189;

Ernest Barker, *C.A.H.* vol. VI, (1927), c. XVI;

نقولا زيادة، العالم القديم، (الجزء الأول، يافا، ١٩٤٥)، ص ١٩٩ - ٢١٨.

W.S. Ferguson, *Cambridge Ancient History*, Vol. VII, (1928), c. I;

(٢) راجع:

W.W. Tarn, *C.A.M.* vol. VII, (1928), c. III;

M. Rostovzeff *C.A.M.*, vol. VII, (1928), C. V;

M. Rostovzeff, *Social and Economic History of the Hellenistic World*, pp. 74 - 125;

M.I. Bell, *Egypt* (Oxford, 1948), pp. 28 - 31;

F.E. Peters, *The Harvest of Hellenism*, (New York, 1970), pp. 25 - 118;

M.A. Levi, *Political Power in the World*, (London, 1965), pp. 81 - 104.

*Ibid.*, pp. 92 - 104.

(٣)

Bell, *Egypt*, p. 30.

(٤)

Rostovzeff, *Social and Economic History of the Hellenistic World*, pp. 126 - 132.

(٥)

A.H.M. Jones, *Cities of the Easter Roman Provinces*, (2nd - ed., Oxford, 1971), pp. 230 - 237.

(٦)

A.H.M. Jones, *The Greek City from Alexander to Justinian*, (Oxford, 1940), pp. 2 - 5.

(٧)

Jones, *Cities*, pp. 238 - 240.

(٨)

Tarn, *Hellenistic Civilization*, pp. 134 - 160;

(٩)

Peters, *The Harvest of Hellenism*, pp. 229 - 230.

Jones, *The Greek City*, pp. 7 - 8;

(١٠)

Rostovzeff, *Social and Economic History*, pp. 77 - 83.

Tarn, *Hellenistic Civilization*, pp. 150 - 152;

(١١)

Jones, *The Greek City*, pp. 15 - 24;

Jones, *Cities of the Eastern Roman Provinces*, pp. 242 - 249;

Rostovzeff, *Social and Economic History*, pp. 482 - 494;

وتقولاً زيادة، العالم القديم، (الجزء الثاني، يافا، ١٩٤٦)، ص ١٢٤.

Tarn, *Hellenistic civilisation*, pp.156-159. (١٢)

Rostovzeff's *Social and economic History* pp.502—504. (١٣)

Ibid., pp. 502 - 524. (١٤)

Tarn, *Hellenistic Civilization*, pp. 159 - 161; (١٥)

Rostovzeff, *Social and Economic History*, pp. 522 ff;

Jones, *The Greek City*, pp. 27 - 36.

Bell, *Egypt*, p. 38. (١٦)

Rostovzeff, *Social and Economic History*, p. 502. (١٧)

Ibid., pp. 522 - 523. (١٨)

(١٩) زيادة، العالم القديم، الجزء الثاني، ص ١٢٥.

Levi, *Political Power*, pp. 110 ff. (٢٠)

M.I. Finley, *The Ancient Greeks*, (Pelican, 1966), pp. 170 - 176. (٢١)

Arnold Toynbee, *Mankind and Mother Earth*, (London, 1976), pp. 202 - 203;

وراجع الترجمة العربية، لنقولاً زيادة، (الشركة الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١)، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

George Sabine, *A History of Political Theory*, (1937, reprint 1958), p. 145, note 5. (٢٢)

Ibid., pp. 145 - 151; (٢٣)

Tarn, *Hellenistic Civilization*, pp. 331 ff;

Toynbee, *Mankind and Mother Earth*, pp. 206 - 207;

والترجمة العربية ص ٢٠٦،

Peters, *The Harvest of Hellenism*, pp. 90 - 91, 100 - 101, 148 - 150.

(٢٤) يعتبر كتاب تارن:

W.W. Tarn, *Hellenistic Civilization*

أفضل كتاب في اللغة الإنجليزية عن الموضوع عامة، كما يمكن الاستفادة من كتاب بيترز:

Peters, *The Harvest of Hellenism*, pp. 185 - 308.

ومن أراد العوص في متاحف العصر الهلنستي السياسية والحضارية، فليرجع إلى:

Cambridge Ancient History, vols. VI - IX;

وليفرأ الفصول التي تهمة في تلك المجلدات.